المديونية الخارجية

م.مهند حميد مهيدي

نشوء المديونية الخارجية:

تواجه الدول النامية أخطر أزمة عرفتها اقتصاداتها منذ عقود مضت متمثلة بانخفاض معدلات النمو فيها وتدهور شروط تجارتها الخارجية والعجز المتزايد في ميزان مدفوعاتها مما نجم عن كل ذلك حدة مديونيتها الخارجية التي أصبحت قيداً كبيراً على أية محاولة للتخلص من الحلقة المفرغة التي تمر بها اقتصادياتها.

إن مشكلة الدين الخارجي إنما يعبر عن عجز كثير من الدول النامية عن مواجهة تفاقم مشاكل موازين مدفوعاتها. حيث إن عجز ميزان المدفوعات إنما يعبر عن الخلل الهيكلي الكامن في الاقتصاد النامي الذي يعتمد على تصدير المواد الخام الأولية واستيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإدامة الإنتاج. إذاً فالدين العام الخارجي ما هو إلا التزام خارجي على دين حكومي بما في ذلك الحكومة الوطنية أو إحدى ملحقاتها من أقسام ووكالات والأجهزة الحكومية المستقلة ويتكون الدين الخارجي من الدين الطويل الأجل الحكومي والدين الخاص طويل الأجل غير المضمون والدين قصير الأجل.

أما فيما يتعلق بمصادر الدين العام الخارجي فيتضمن المصادر الرسمية والمصادر الخاصة وتشمل المصادر الرسمية القروض متعددة الأطراف من المنظمات الدولية والإقليمية وغيرها من الوكالات وكذلك القروض الثنائية من الحكومات ووكالاتها بما في ذلك المصارف المركزية والأجهزة الحكومية المستغلة لصناديق التمويل الوطنية والوكالات الرسمية لائتمان الصادرات أما فيما يخص المصادر الخاصة فتشمل السندات التي تصدرها جهات خاصة وتباع لجهات أجنبية والقروض من المصارف والمؤسسات المالية الخاصة وكذلك من الأئتمان من المصادر الخاصة الأخرى كائتمان المنتجين والمصدرين وغيرهم من الموردين والائتمان المصرفي المضمون من وكالة ضمان ائتمان وخلاصة القول أن طبيعة الديون الخارجية تتوزع بين المصادر الرسمية والمصادر الخاصة.

تطور المديونية الخارجية :

تطور المديونية الخارجية عرفت التدفقات المالية الدولية، ومنذ زمن بعيد نوعين أساسيين من التدفق المالي: هما رأس المال لغرض الإنتاج وذلك بإقامة وحدات إنتاجية، ورأس المال لغرض الائتمان على هيئة قروض وتسهيلات ائتمانية، ونتيجة لتركيز رأس المال بأيدي الدول الصناعية العملاقة ظهر نوع من تقسيم العمل

فيها يتعلق بالتدفقات الرأسمالية الطوعية، فقد لوحظ تزايد التدفق الرأسمالي تجاه الدول النامية من حوالي ٨٤,٥ مليار دولار خلال عام ١٩٨٩ إلى ١٢٤,٨مليار دولار خلال عام ١٩٩١. ثم ارتفعت عام ١٩٩٤ لتصل الى ٢٢٧,٤ مليار دولار، وفي عام ٢٠٠١ بلغت ٨٠٤,٩ مليار دولار.

وظلت التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية في عام ٢٠٠١ عند المستويات المنخفضة السائدة منذ الأزمة المالية الآسيوية التي حدثت في عام ١٩٩٧ وقد منيت هذه التدفقات بنكسة حادة في أعقاب أحداث ١١من أيلول ٢٠٠١. وقد بلغ نصيب التمويل الإنمائي الرسمي من مجمل هذه التدفقات نحو ٢٤ ٪عام ١٩٩٤ كما بلغ نصيب التدفقات الخاصة نحو ٧٦ ٪لنفس العام.

ومما سبق يتضح لنا أن التحويلات الرسمية والخاصة بدون مقابل والاقتراض من الخارج من قبل حكومات الدول النامية أو بواسطتها هي الطرق المعول عليها لتهيئة التمويل التعويضي لعجز موازين المدفوعات.

ومنذ السبعينات أخذت ظاهرة تهريب الأموال العربية للخارج أبعاداً واسعة وتشير إحصائية لصندوق النقد الدولي إلى أن الأموال النقدية العابرة للحدود والمملوكة لأفراد عرب أو المودعة في الخارج لدى المصارف الأوربية أو الأمريكية في نهاية عام ١٩٨٦ تعادل ٢,٦٦ مليار دولار وهومبلغ يزيد على ما تملكه الدول العربية نفسها.

ولقد تزايدت الديون الخارجية المستحقة على الدول النامية بصورة مذهلة خلال العقدين الماضيين بحيث لم تعد الدول النامية قادرة على إعادة هذه المليارات المتراكمة من الديون بل إن بعضاً من هذه الدول النامية في وضع تستدين فيه أموالاً جديدة من الدول الرأسمالية لمجرد دفع ديون سابقة للدول الرأسمالية ثم بالتالي احتواؤها في تلك الحلقة الدائرة من (الديون من أجل الديون) وتعرف هذه الحلقة الدائرية (بفخ الدين) والذي من خلاله تهيمن الدول الاستعمارية على الدول النامية وتكيفها حسب مشيئتها مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي. إن أكثر ما يثير الانتباه بالنسبة للديون الخارجية المستحقة على الدول النامية هو 1 : –ضخامة حجم الديون– 2 .ضخامة أعباء خدمة الديون– 3 .تزايد عدد الدول النامية المدينة– 4 .وصول الدول إلى مرحلة الأزمة المالية العالمية.

الآثار السياسية والاقتصادية للديون

: الآثار السياسية والاقتصادية للديون الخارجية في الدول النامية الخارجية في الدول النامية إن التطور المذهل والرهيب في حجم المديونية الخارجية للدول النامية وأعبائها أدى إلى إصابة الاقتصادات ذات الصلة

بإرهاق اقتصادي شديد، فقد اتبعت الدول النامية ما يسمى بسياسات التكييف والإصلاح الاقتصادي الهيكلي والذي يقوم على التوجه الكبير نحو السوق كمعيار للكفاءة الاقتصادية وتخصيص الموارد وعلى محاولة اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية وتحسين الوضع التنافسي لهذه الدول فقد لجأت بعض الدول النامية إلى جهات أجنبية ومؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي لغرض حصولها على العون وهذا بدوره جعلها عرضة للمشروطية المالية التي تفرضها مثل هذه المؤسسات على تسهيلاتها الممنوحة فيما يتعلق بصياغة السياسات الاقتصادية الداخلية الأمر الذي يعرضها للمزيد من المشاكل وربما تنفيذ سياسات لم تكن لتنفذها لولا هذه المشروطية من قبل هذه المؤسسات المذكورة إذ اضطرت الدول النامية المدينة إلى استنزاف الاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية للعمل على سد التزاماتها مع الخارج كما أن بعض الدول النامية والعملات الأجنبية للعمل على سد التزاماتها مع الخارج كما أن بعض الدول النامية استخدمت السياسات الانكماشية للضغط على الاستيرادات الضرورية وهذا بدوره أثر على مسيرة التنمية الاقتصادية. وقد عمل البعض الآخر من الدول على استخدام القروض قصيرة الأجل لغرض تسديد ما بذمتها من دين خارجي الأمر الذي أدى إلى وقوعها في مأزق اقتصادي مخيف ومن ثم فقد أجبرت بعض الدول النامية على اتباع برنامج استراتيجية التصدير لغرض تطوير مصادر النقد الأجنبي وعلى حساب استراتيجية القطاعات الأساسية لهيكل الاقتصاد مما أدى إلى تشويه مسارات التنمية الاقتصادية للدول النامية وزيادة تبعية هذه الدول للدول الصناعية العالمية.

المعالجات المقترحة لمشكلة المديونية

في دراسة المشكلة للمديونية الخارجية للدول النامية غالباً ما ينطلق المهتمون من عجز موازين المدفوعات أثر زيادة أسعار النفط في السبعينات إذ مول هذا العجز بالاقتراض من فوائض الأوبك التي أعاد النظام المصرفي الدولي تدويرها.

فقد ظهرت في السنوات الأخيرة دعوات لإيجاد حلول جديدة لمشكلة المديونية ومنها:

١.تحويل الدين إلى أنواع أخرى من الأصول كالأسهم وكأن يقوم البنك المقرض ببيع الدين في السوق وبخصم ثم يقوم مستثمر بشراء ورقة الدين بسعرها بعد الخصم وبعد ذلك يقدمها للبنك المركزي للبلد المدين الذي يقوم بتشديد قيمته الأسمية أو بعد خصمه بنسبة متواضعة بالعملة المحلية وبسعر الصرف السائد في حينه.

٢. من المحاولات الأخرى لحل مشكلة المديونية هو مقايضة الديون بسند جديد يحمل عادة سعر فائدة أقل.

مديونية العراق الخارجية:

بدأت قصة العراق مع الدين في الحرب العراقية–الإيرانية في ثمانينيات القرن الماضي، إذ خرج منها مديونا بمبلغ ثمانين مليار دولار، وفي عام ٢٠٠٣ وصلت مديونية العراق إلى ما يقارب ١٢٠ مليار دولار، قبل أن تتم تسوية الدين مع بعض البلدان من خلال دفع أصل الدين فقط دون أي فوائد، وذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي.

وفي عام ٢٠١٤، تعرض العراق إلى أزمة مالية مع خروج ثلث مساحته عن سيطرة الحكومة، بالإضافة إلى ارتفاع النفقات التشغيلية، مما جعله يلجأ إلى الاقتراض الخارجي والداخلي، لسد العجز في موازنته المالية وتغطية تكاليف الحرب.
إثر ذلك أصبح الدين الأجنبي حاليا –وفقا لصندوق النقد الدولي– ٨٥,٣ مليار دولار، ويضم مستحقات الشركات الأجنبية العاملة في قطاع الطاقة وشراء الكهرباء والغاز من إيران، في حين يبلغ الدين الداخلي أربعين مليار دولار، أغلبه للبنك المركزي والمصارف الحكومية الثلاثة: الرافدين والرشيد والعراقي للتجارة، وهيئة التقاعد الوطنية.

واليوم، العراق مدين لدول الخليج بمبلغ يقارب ٤١ مليار دولار، اقترضها النظام السياسي السابق بزعامة صدام حسين، بالإضافة إلى ديون دول نادي باريس البالغة تسعة مليارات دولار. واقتربت الديون العراقية من مستوى الخط الأحمر لبلوغها ٥٥% من الناتج المحلي الإجمالي.

هناك نوعين من الديون: **الأول** ذهب إلى سد العجز في الموازنة المالية وتحديدا خلال العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦ بسبب زيادة الإنفاق العسكري لاسترجاع الأراضي من تنظيم الدولة، الذي رافقته أزمة مالية نتيجة انخفاض أسعار النفط، مما جعل الدولة تذهب إلى الاقتراض لسد العجز في الموازنة التشغيلية لتأمين معاشات الموظفين وتكاليف الحرب وغيرها. اما **النوع الثاني** من الدين فذهب إلى المشاريع الاستثمارية لتطويرها، وهي القروض الخاصة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووكالة اليابان للتعاون الدولي "جايكا" وغيرها، وفق المتحدث ذاته.